

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية : ٢٠٠٠/١١٥٦

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

احمد ابو الغنم ، رakan حلوش ، غازي عازر ، كامل الحباشنة

المميز ضده

المميز

الحق العام

وكيله المحامي

بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٨ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن
محكمة امن الدولة بالقضية رقم ٢٠٠٠/٧٧١ فصل ٢٠٠٠/١١/٢ والقاضي بإدانة
المتهم بجناية كتابة عبارات من شأنها المس بكرامة جلاله الملك خلافاً لأحكام
المادة ٢/١٩٥ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ ، والحكم على المتهم
بالحبس لمدة ثلاث سنوات والرسوم سندا
لأحكام المادة ٢/١٩٥ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ محسوبة له مدة
التوقيف .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

١ - اخطأت محكمة امن الدولة بالنتيجة التي توصلت اليها وكان قرارها مخالفاً
للقانون والاصول .

٢ - اخطأت محكمة امن الدولة حينما اعتبرت اقوال المميز بأنه اعترف ، حيث ان للأعتراف شروط من اهمها ان يكون هذا الاعتراف مطابق للحقيقه وهذا غير متوافر في هذه القضية .

٣ - اخطأت محكمة امن الدولة بأدانة المميز بالرغم من عدم توافر أي بينه ضد المميز تفيد بارتكابه للجرم المسند اليه حيث ان جميع العبارات التي ادعت النيابة بأن المميز قام بكتابتها وبالرغم من عدم التسليم بذلك فلا يوجد جميع تلك العبارات أي ذكر لجلالة الملك ولا تفيد تلك العبارات بأنه كان يقصد جلالة الملك .

٤ - وبالتناوب فقد اخطأت محكمة امن الدولة عندما غالت في العقوبه التي فرضتها على المميز بالرغم من كونه شاب ويدرس في الجامعه وهو في مقتبل العمر .

٥ - اخطأت محكمة امن الدولة بادانة المميز خلافاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٩٥ عقوبات حيث اسناد النيابة بالرغم من عدم توافر الشروط القانونيه التي تتطلبها هذه المادة فعلى الفرض الساقط بأن المميز هو من قام بكتابة هذه العبارات فأن فعله لا ينطبق والحالات التي حددتها هذه المادة على سبيل الحصر .

لهذه الاسباب يطالب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٠ قدم رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداوله وعن السبب الاول من اسباب التمييز نجد ان ما ورد بهذا السبب هو كلام عام مرسل لا يستند الى طعن محدد مما يقتضى الالتفات عنه ما دام

انه لا يبين وجه الخطأ بالنتيجة التي توصلت اليها المحكمة ولا يبين عناصر الخطأ بتطبيق القانون على الوقائع وبذلك يكون هذا السبب واجب الرد .

وعن السبب الثاني الذي يقوم على تخطئة محكمة امن الدولة حينما اعتبرت اقوال المميز بأنه اعتراف .

ان الطعن على هذا الوجه لا يقوم على اساس قانوني ذلك ان اعتراف المتهم شأنه شأن باقي الادله في المواد الجزائية التي تخضع لتقدير القاضي وقناعته الشخصية بصحتها عملاً بالمادة (١٤٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

وحيث ان محكمة امن الدولة قنعت قناعة تامة بالاعتراف التي أدلى به المتهم - المميز - بأنه قام بارتكاب التهمة المسنده اليه .

وحيث ان محكمتنا بصفتها محكمة موضوع عملاً بالمادة (١٠/أ) من قانون محكمة امن الدولة المعدل بالقانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٣ تؤيد محكمة امن الدولة فيما توصلت اليه ، ولذلك فإن هذا السبب مستوجب الرد .

وعن السبب الثالث : نجد بأن المميز اعترف انه بتاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٠ ، وحوالي الساعة العاشرة والنصف ليلاً توجه لدوار الداخليه في جبل الحسين وبحوزته قلم فلوماستر نوع ليون وكتب باللون الاحمر عبارات على اللوحات المخصصه للدعاية والاعلان المثبته على جانب دوار الداخليه ومن العبارات التي كتبها (لقد غلبت ابيك في خسته) (يا خبيث البارحة تنتصر باليهود واليوم تناصر اهل فلسطين) (لا انت ولا الشرذمه الباقية من ابيك تهز شعره) وانه قصد من كتابة هذه العبارات جلاله الملك عبدالله وانه اضاف عبارات اخرى تمس بالملك الحسين ومنها (اعتراف الكلب بأنه قتل الملكه عندما صلى امام الطائره) ، وانه عاد بعد ثلاثة ايام الى نفس جسر دوار الداخليه وقام بكتابة عبارات اخرى تمس بكرامة جلاله الملك عبدالله ، وانه عبّر عن رآية بالملك وانه مذنب ولا يطلب رحمة المحكمة .

وحيث ان محكمة امن الدولة توصلت الى ان ما قام به المتهم - المميز - يفيد المس بكرامة جلالة الملك خلافاً لأحكام المادة ٢/١٩٥ من قانون العقوبات وادانته بهذه التهمة وحكمت عليه بالعقوبة المقرره بهذه المادة ، فنكون بذلك قد اصابت صحيح القانون ، وبذلك فإن هذا السبب مستوجب للرد .

وعن السبب الرابع ، فإن محكمة امن الدولة قد حكمت على المتهم بالحد الاعلى للعقوبة المقرره بالقانون ، ومحكمتنا بصفتها محكمة موضوع لا تجد ما يستدعي اعادة النظر بالعقوبة ، ولذا فإن هذا السبب واجب الرد .

وعن السبب الخامس : فإن ما جاء بردنا على السبب الثالث فيه الرد الكافي على هذا السبب فنحيل اليه منعاً للتكرار ، وبالتالي فإن هذا السبب واجب الرد .

وعليه وحيث لم يرد في اسباب التمييز ما يؤثر على صحة الحكم المميز ، فنقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٠٠١/١/١٧

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م ض